ألوف المصريين يهتفون بسقوط رئيس المجلس العسكري والجيش يحذر المحتجين

القاهرة /رويترز

هتف ألوف المحتجين المصريين في القاهرة ومدن أخرى بسقوط المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يدير شؤون البلاد منذ إسقاط الرئيس السابق حسني مبارك في فبراير شباط في حين حذر المجلس من انحراف الاحتجاجات عن الوسائل السلمية.

وواصل محتجون لليوم الخامس على التوالي اعتصاما في ميدان التحرير في وسط القاهرة وفي مدن الإسكندرية والسويس والمنصورة. وبدأ مئات آخرون من المحتجين الاعتصام يوم الثلاثاء في مدينتي المنيا ودمياط.

وخلال الشهور الماضية أجرى المجلس الأعلى للقوات المسلحة الكثير من الإصلاحات السياسية لكن نشطاء سياسيين وحزبيين يطالبون بتطهير مؤسسات الدولة ومن بينها الحكومة والقضاء والإعلام ممن عملوا مع مبارك.

وخلال مسيرة من ميدان التحرير الى مبنى مجلس الوزراء ومبنى البرلمان القريبين هتف المحتجون "يسقط يسقط المشير" و"الشعب يريد إسقاط المشير" و"ارحل ارحل بقى يا عم خلي عندك دم".

وبدا المحتجون مصرين على القصاص لمئات المتظاهرين الذين قتلوا خلال الانتفاضة التي أسقطت مبارك وهتفوا "يا نجيب حقهم يا نموت زيهم".

وتحرس قوات من الجيش مبنى مجلس الوزراء ومبنى البرلمان.

ولدى تقدم المتظاهرين صوب المبنيين سارع جنود بإغلاق بوابة مبنى مجلس الوزراء الذي يحيط به سور مرتفع.

وهرول مئات الجنود ليصطفوا أمام السور الحديدي الطويل لمجلس الشعب فهتف المحتجون لطمأنتهم "سلمية .. سلمية".

وحمل محتجون علما طوله عشرات الأمتار خلال المسيرة التي استمرت نحو نصف ساعة.

وذكر تقرير رسمي أن أكثر من ٨٤٠ متظاهرا قتلوا خلال الانتفاضة وأصيب أكثر من ستة آلاف آخرين.

ويطالب المعتصمون بمحاكمات عاجلة وعلنية للمتهمين في قضايا قتل المتظاهرين وقضايا الفساد.

ونظم أكثر من ألفي محتج مسيرات في الإسكندرية والسويس والمنيا مرددين هتافات مماثلة للهتافات التي ترددت في القاهرة.

ولم يفلح اعل رئيس الوزراء عصام شرف عن إجراءات للاستجابة لمطالب المعتصمين في تهدئتهم ووصفوها بأنها وعود فارغة ومتأخرة. وكان من بين ما وعد به خلال الأيام الماضية قوله انه سيجري تعديلا وزاريا خلال أسبوع وتغييرا في المحافظين قبل نهاية الشهر ويسلم المصابين وأسر القتلى تعويضات بسرعة.

ومن جانبه أكد المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم الثلاثاء عدم تخليه عن دوره في إدارة شؤون البلاد لكن محتجين معتصمين في ميدان التحرير ردوا عليه بالهتاف بسقوط المجلس وقام معتصمون برفع أحذية في الهواء.

وأكد المجلس في بيان تلاه في التلفزيون المصري اللواء محسن الفنجري مساعد وزير الدفاع وعضو المجلس الأعلى الالتزام بما قرره في خطته لإدارة شؤون البلاد خلال الفترة الانتقالية "من خلال إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى ثم إعداد دستور جديد للبلاد وانتخاب رئيس للجمهورية وتسليم البلاد للسلطة المدنية الشرعية المنتخبة للشعب."

ومن المقرر أن تجرى انتخابات مجلسي الشعب والشورى خلال شهر سبتمبر أيلول.

وأضاف البيان "القوات المسلحة مؤيدة بثقة الشعب... تؤكد أنها لن تسمح بالقفز على السلطة أو تجاوز الشرعية لأي من كان."

وتابع أنه سيجري "إعداد وثيقة مبادئ حاكمة وضوابط لاختيار الجمعية التأسيسية لإعداد دستور جديد للبلاد وإصدارها في إعلان دستوري بعد اتفاق القوى والأحزاب السياسية عليها."

وأكد البيان استمرار دعم المجلس الأعلى للقوات المسلحة لرئيس مجلس الوزراء "للقيام بكافة الصلاحيات المنصوص عليها بالإعلان الدستوري وكافة القوانين الأخرى."

وقال الأمين العام السابق للجامعة العربية عمرو موسى وهو أحد الساعين للترشح للرئاسة ان للمحتجين مطالب مشروعة.

وأضاف قوله لقناة الجزيرة في مقابلة انه توجد فجوة بين الثورة والسرعة التي تطالب بها وتأخير من ناحية أخرى يخلق فجوة ويؤدي الى تساؤلات هل حدثت الثورة وهل جرى تغير جذري في البلاد ام لا.

وسد المحتجون في ميدان التحرير حركة المرور ومنعوا الموظفين من دخول مجمع التحرير للمكاتب الإدارية للحكومة في طرف الميدان. ورفض كثير منهم بيان الجيش.

ورد مئات المعتصمين في ميدان التحرير على بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالهتاف "يسقط يسقط حكم العسكر" و"يلا يا مصري انزل من دارك مجلس عسكر هو مبارك" و"يا مشير قول لعنان الشرعية من الميدان" في إشارة إلى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة والفريق سامي عنان رئيس هيئة الأركان ونائب رئيس المجلس.

وقال محمد عبد الواجد (٤٣ عاما) وهو مدرس اعتصم لعدة ليال في ميدان التحرير بوسط القاهرة "المجلس العسكري يتبع السياسات ذاتها للنظام المخلوع."

وفي محاولة لتهدئة حشود المعتصمين وإعادة النظام قال المجلس العسكري انه "سيعمل لانهاء" الاحتجاج بكل الطرق الشرعية.

وقال اللواء محمود حجازي عضو المجلس العسكري إن كل الآراء والمطالب تؤخذ في الحسبان وانه "لا يوجد لدى القوات المسلحة اي سيناريو مسبق لاستخدام العنف ضد المتظاهرين في ميدان التحرير."

وأثرت الاحتجاجات والتهديد بالتصعيد على البورصة حيث انخفض المؤشر الرئيسي ٣,٤ في المئة في منتصف تعاملات الثلاثاء.

ورفض محمد عادل وهو محتج في ميدان التحرير بالقاهرة وأحد الأعضاء البارزين في حركة شباب ستة ابريل تصريحات شرف وقال إنها تفتقر الى التفاصيل أو ضمانات التغيير.

وأوصى مجلس القضاء الأعلى يوم الثلاثاء بالسماح بكاميرا تلفزيون في قاعة كل محكمة تنظر إحدى قضايا قتل المتظاهرين وقضايا الفساد المتهم فيها مسؤولون سابقون لتمكين الحضور من متابعة وقائعها خارج القاعات.

وقال المجلس في البيان الذي صدر بتوقيع رئيسه المستشار حسام الغرياني "يوصي مجلس القضاء الأعلى بنقل محاكمات المتهمين بجرائم الفساد وقتل المتظاهرين الى أماكن تسمح بحضور عدد مناسب من الجمهور بما لا يخل بسيطرة المحكمة على الحاضرين."

وأضاف أنه يوصي أيضا "ببث وقائع المحاكمة على شاشات تتيح سماعها ومشاهدتها لمن لم تتسع لهم قاعة المحكمة."

وكانت محكمة جنايات القاهرة التي تحاكم وزير الداخلية السابق حبيب العادلي وعددا من كبار مساعديه السابقين بتهم تتصل بقتل المتظاهرين قد أجلت نظر القضية في إحدى الجلسات بسبب عدم الانضباط في القاعة.

وكان معتصمون في ميدان التحرير قالوا ان عددا من البلطجية هاجموهم صباح يوم الثلاثاء بأسلحة بيضاء وعصي وحجارة وان نحو سبعة من المعتصمين أصيبوا. وقال أحد المعتصمين ان زملاءه احتجزوا اثنين من البلطجية بينما فر الباقون.

وأضاف أن نحو خمسة بلطجية حاولوا المرور من نقطة تفتيش دون تطبيق الإجراءات عليهم ثم اعتدوا على المعتصمين الموجودين في النقطة بعد أن منعوهم من الدخول.

وهذه هي المرة الأولى التي ترد فيها أنباء هجوم على المعتصمين منذ بداية الاعتصام يوم الجمعة.

أوباما للأسد: أضعت الفرصة تلو الأخرى دون تقديم برنامج للإصلاح

أ. ف. ب./ واشنطن

حذر الرئيس الأميركي باراك اوباما الثلاثاء سوريا بعد الهجوم على السفارة الأميركية في دمشق، مؤكدًا لمحطة "سي بي اس" انه "لا أسمح لأحد بالتعدي على سفارتنا".

وقال اوباما خلال لقاء تلفزيوني إن الرئيس السوري بشار الأسد "أضاع الفرصة تلو الأخرى" لإجراء إصلاحات وانه "يفقد شرعيته في نظر شعبه".

وقال اوباما إن واشنطن "وجّهت رسالة واضحة مفادها انه ليس مسموحًا لأحد أن يتعدى على سفارتنا. وإننا سنتخذ كل التدابير اللازمة لحماية سفارتنا. واعتقد أنهم تلقوا الرسالة جيدا".

وأضاف "ولكن بصورة عامة، أظن أننا نرى أن الرئيس الأسد يفقد شرعيته في نظر شعبه، أكثر فأكثر. لقد أضاع الفرصة تلو الأخرى لتقديم برنامج حقيقي للإصلاح. وهذا هو السبب الذي من اجله نعمل على المستوى الدولي للإبقاء على الضغوط، لكي نرى إن كان بالإمكان التوصل إلى تغيير حقيقي في سوريا".

وهاجم مناصرون للنظام السوري الاثنين، للمرة الثانية في ثلاثة أيام، سفارتي الولايات المتحدة وفرنسا في دمشق تنديدًا بزيارة سفيري البلدين في نهاية الأسبوع الفائت لمدينة حماه (شمال)

وقال المتحدث باسم الرئاسة الأميركية جاي كارني في مؤتمره الصحافي الثلاثاء إن الهجوم "غير مقبول لقد ابلغنا ذلك بوضوح الى الحكومة السورية".

وأعلن مسؤول في الإدارة الأميركية أن بلاده تنوي فرض عقوبات جديدة على الرئيس السوري بشار الأسد على خلفية القمع الدموي الذي يقوم به نظامه للمظاهرات المناهضة للحكومة.

وقال مساعد وزيرة الخارجية لشؤون حقوق الإنسان مايكل بوسنر "لقد قمنا بعمل كبير في هذا الاتجاه ونحن في صدد درس عقوبات أخرى". وكانت الولايات المتحدة أعلنت نهاية حزيران/يونيو فرض عقوبات على أجهزة الأمن السورية لقمعها العنيف للمظاهرات في هذا البلد.

وندد مجلس الأمن الدولي "بشدة" الثلاثاء بالهجمات على السفارتين الأميركية والفرنسية في دمشق وطلب من السلطات السورية حماية الممثليات الدبلوماسية والأفراد العاملين فيها.

وصرح السفير الألماني لدى الأمم المتحدة بيتر فيتيغ الذي تتولى بلاده رئاسة مجلس الأمن خلال تموز/يوليو ان "أعضاء مجلس الأمن الدولي يندددون بأشد العبارات بالهجمات ضد السفارات في دمشق، والتي ألحقت أضرارًا بالمنشآت، وأدت الى سقوط جرحى بين أفراد الطاقم الدبلوماسي".

وأضاف فيتيغ أن "أعضاء مجلس الأمن يذكرون بالمبادئ الأساسية حول حرمة الممثليات الدبلوماسية والتزام الدولة المضيفة باتخاذ كل الإجراءات لحماية منشآت السفارات".

وشدد على انه "في هذا الإطار، يطالب أعضاء مجلس الأمن السلطات السورية بحماية ممتلكات وأفراد الممثليات".

من ناحيته، دان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الهجمات. وقال المتحدث باسمه مارتن نيسركي ان الأمين العام "يذكر بان أمن البعثات الدبلوماسية هو من مسؤولية الدول المضيفة، وان على الحكومة السورية واجبات في هذا المجال". وأضاف أن "الأمين العام يكرر نداءه الى حوار حقيقي وذي صدقية، وكذلك الى إجراء إصلاحات سياسية تطبّق بدون تأخير".

وهاجم مناصرون للنظام السوري الاثنين، للمرة الثانية في ثلاثة أيام، سفارتي الولايات المتحدة وفرنسا في دمشق تنديدًا بزيارة سفيري البلدين في نهاية الأسبوع الفائت لمدينة حماة.

فاينانشيال تايمز: شروط القذافي للتنحي

لندن/ وكالات

وسط تصريحات متزايدة بشأن التسوية السياسية للأزمة في ليبيا، تنشر فاينانشيال تايمز بعض ملامح صفقة محتملة تقول إنها مجرد رسائل حتى الآن دون أية مفاوضات رسمية كما يؤكد أطراف التحالف الغربي.

وتنقل الصحيفة عن مصادر قريبة من مبعوثي النظام الليبي الذين ينقلون تلك الرسائل ان المعروض هو موافقة القذافي على ترك السلطة مقابل وقف حملة الناتو.

إلا أن هناك شروطا تبدو مرتبطة بتنحي القذافي، منها حسب ما ذكرته الصحيفة من عدة مصادر ان يبقى القذافي في ليبيا وان تسقط التهم ضد الزعيم الليبي في المحكمة الجنائية الدولية.إلا إن مصدرا قريبا من التحالف الدولي قال إن مسألة إسقاط تهم المحكمة الدولية لا يمكن النظر فيها إلا بعد تنحي القذافي.

ومن بين شروط النظام الليبي ضمن الحل السياسي ان يكون لنجل الزعيم الليبي، سيف الإسلام القذافي، دور في مرحلة ما بعد القذافي.

إلا أن تقرير الصحيفة ينقل عن مصادر التحالف الدولي أن الضغط العسكري سيستمر ما لم يصدر بيان واضح عن القذافي بشأن استعداده للتنحي عن السلطة.

ويخشى البعض من أن كل تلك الرسائل من النظام الليبي قد تكون فقط لكسب الوقت ويؤكد آخرون أن أية مفاوضات لحل سياسي لن تبدأ بجدية ما لم يصل المعارضون الى مشارف العاصمة طرابلس.

وفي الشأن الليبي أيضا يقول ايان بلاك، محرر شؤون الشرق الأوسط في صحيفة الغارديان، ان ما يدفع باتجاه البحث عن حل سياسي في ليبيا هو ما تعترف به الحكومات الغربية من قلقها بشأن عدم قدرة الناتو على الحسم العسكري.

كما أن كلفة الحملة العسكرية وضعف قوة المعارضة القتالية يعززان القلق الغربي، ويشجع كل هذا على البحث عن حل سياسي.

ويقول محرر الغارديان إن بعض الخبراء يتوقعون أن تكون مسألة تنحي القذافي عن السلطة تثار من قبل بعض القوى الليبية دون موافقة رسمية بغرض اختبار رد فعل القوى الغربية.

هيومان رايتس ووتش: قوات المعارضة الليبية ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان

جنيف/ وكالات

اتهمت منظمة هيومان رايتس ووتش قوات المعارضة الليبية بارتكاب حرائق وأعمال نهب وتجاوزات بحق المدنيين أثناء تقدمهم باتجاه طرابلس.

وقالت المنظمة المدافعة عن حقوق الإنسان في بيان إنها "شهدت بعض هذه الأعمال، وقابلت شهودا بشأن أخرى وتحدثت مع احد قادة المتمردين عن هذه التجاوزات".

وأضافت أن التجاوزات حصلت في حزيران/يونيو وتموز/يوليو وبعضها حصل الأسبوع الماضي مع تقدم قوات المعارضة عبر جبل نفوسة جنوب طرابلس.

وقالت ان "المتمردين وأنصارهم قاموا في أربع مدن سيطروا عليها في جبل نفوسة خلال الشهر لماضي بإلحاق أضرار بالممتلكات واحرقوا بعض المنازل ونهبوا المستشفيات والمنازل والمتاجر وضربوا أفرادا بزعم أنهم أيدوا القوات الحكومية".

ومن شان هذه الاتهامات أن تشوه صورة قوات المعارضة الليبية التي حرصت على تقديم نفسها بوصفها مدافعة عن حقوق الإنسان في ليبيا التي حكمها القذافي بيد من حديد طيلة ٤٢ عاما.

كما يمكن ان تثير تساؤلات صعبة بالنسبة الى دول حلف الأطلسي التي قدمت الدعم العسكري للمتمردين في إطار تفويض الأمم المتحدة لحماية المدنيين.

وأقرت فرنسا في وقت سابق هذا الشهر بإلقاء أسلحة لقوات المعارضة في جبل نفوسة، ما اثار انتقادات من قبل روسيا.

وقال جو ستورك المسؤول في هيومان رايتس ووتش ان "من واجب سلطات التمرد أن تحمي المدنيين وممتلكاتهم، وخصوصا المستشفيات وان تعاقب أي شخص مسؤول عن النهب او أي تجاوزات أخرى."

ونقلت المنظمة عن أحد قادة المتمردين قالت ان اسمه العقيد المختار فرنانة تأكيده ان بعض المقاتلين او المناصرين قد قاموا بتجاوزات ولكنهم تعرضوا للعقوبة.

وقال هذا المسؤول "لو لم نكن قد أعطينا التعليمات فان الناس كانوا قد أحرقوا هذه القرى" موضحا ان هذه القرى تضم قبيلة مقربة من العقيد معمر القذافي.

وأوضحت المنظمة ان "قريتي العونية وزاوية البقلي تعيشان فيهما قبيلة المشيشية الموالية للحكومة الليبية وللعقيد معمر القذافي."

وأشارت المنظمة نقلا عن شهادات حصلت عليها ان مدنيا واحد على الأقل أصيب برصاصة في قدمه.

ولم يعلق المجلس الوطني الانتقالي في بنغازي على أسئلة تتعلق بحقيقة هذه الانتهاكات.

إيران متفائلة بمحادثاتها مع وكالة الطاقة الذرية لكن الجمود باقٍ

فيينا / رويترز

لم ينته فيما يبدو المأزق الراهن بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة بشأن أنشطة طهران النووية رغم التفاؤل الذي ظهر في تصريحات وزير الخارجية الإيراني يوم الثلاثاء الماضي بعد محادثاته في فيينا.

وقال علي أكبر صالحي انه أجرى محادثات "مثمرة للغاية" مع يوكيا امانو الأمين العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وان الجانبين اتفقا على العمل معا لحسم القضايا العالقة.

وقال إن الخبراء سيسعون لإنشاء "آلية جديدة" لتحسين التعاون بين الوكالة وطهران التي تواجه ضغطا غربيا متصاعدا.

لكن الوكالة قدمت صورة مختلفة عن الاجتماع وقالت في بيان مقتضب إن امانو "كرر موقف الوكالة في القضايا التي لا تفي فيها إيران بالتزاماتها."

وعبرت وكالة الطاقة الذرية عن مخاوفها المتنامية طوال العام المنصرم من أن إيران تعمل على تطوير صاروخ قادر على حمل رأس نووي ودعت إيران مرارا الى زيادة تعاونها مع الوكالة لتهدئة المخاوف من برنامجها النووي.

وتحقق الوكالة منذ سنوات في تقارير مخابرات غربية تشير الى أن إيران تبذل جهودا منسقة لمعالجة اليورانيوم واختبار متفجرات على ارتفاعات عالية وتعديل تصميم رأس صاروخ حتى يتمكن من حمل رأس نووي.

وتقول إيران إن تلك المزاعم لا أساس لها من الصحة وان برنامجها هو لتوليد الطاقة الكهربائية.

وقال صالحي "لو كنا نريد أسلحة نووية لكننا انسحبنا من معاهدة حظر الانتشار النووي. نحن نعتقد ان الأسلحة النووية تضر بالمجتمع الدولي."

وأدى رفض إيران وقف تخصيب اليورانيوم الذي له استخدامات عسكرية ومدنية الى أن تفرض الأمم المتحدة على طهران أربع جولات من العقوبات، بالإضافة الى عقوبات مشددة فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.وقال صالحي انه تم التوصل الى نتائج "ايجابية" خلال الاجتماع الذي عقد في فيينا مع امانو لكنه لم يقدم تفاصيل محددة ولم يبد أي استعداد من جانب إيران على التراجع في النزاع النووي.

وأشار الى ان إيران ستكون فقط مستعدة لمناقشة تلك المزاعم عن صلات مشبوهة بين برنامجها النووي والاستخدامات العسكرية إذا أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أولا استكمال خطة عمل ترجع الى عام ٢٠٠٧ .

وتقول إيران إنها أجابت على كل النقاط التي أثيرت بموجب هذه الخطة التي اتفق عليها قبل أربع سنوات لتوضيح طبيعة البرنامج النووي الإيراني.

لكن الوكالة تقول ان طهران فشلت طوال سنوات في التعامل مع مزاعم عن وجود بعد عسكري لبرنامجها النووي وأوضحت الوكالة مجددا يوم الثلاثاء رأيها في ان خطة عمل ٢٠٠٧ لم تستكمل بعد.

وجاء في بيان الوكالة "أشار الأمين العام (امانو) الى انه ليس في موقف يمكنه من اعتبار خطة العمل قد استكملت."

وعادة ما يتهم الدبلوماسيون الغربيون إيران باستخدام أسلوب المماطلة في النزاع النووي مع القوى الكبرى وبينها الولايات المتحدة والصين وروسيا لكسب المزيد من الوقت في حين تمضي قدما في أنشطتها المثيرة للجدل. ويتخذ امانو نهجا اشد تجاه إيران من سلفه محمد البرادعي. وتتهم إيران امانو وهو دبلوماسي ياباني مخضرم بتلقي الاوامر من واشنطن.

وقال وزير الخارجية النمساوي مايكل سبيندليجر الذي عقد لقاء منفصلا مع صالحي في فيينا ان أوروبا لا تزال مستعدة للعودة الى مائدة التفاوض مع إيران. وأضاف "من المهم بالنسبة لنا ان نتغلب على الجمود الذي يعتري المحادثات.